

تحقيق

نائب الأمة راتب وحصانة و«آخرة»

تسمح سنوات من العمل النيابي، تتضمن ثلاثة تعديلات، ستحسب ولاية نيابية واحدة. هذا ما تروىه نواباً حاليين، أتوا إلى المجلس للمرة الأولى في آخر انتخابات، والآن سيودعون النيابة، للمسألة علاقة بالبلد المالي الذي يتقاضاه النائب السابق وعائلته حين بعده. يحصل النائب في لبنان على أشياء كثيرة، لكن بعيداً عن الراتب والإعفاءات الخاصة، تبقى الغاية البعيدة لديهم بعضهم في مكان آخر

محمد نزال

يكفي أن تُصبح نائباً، لدورة واحدة، لتتطلب تقاضى نسبة 55 في المئة من راتبك مدى الحياة. يُمكنك أن تموت، لا تسمح الله، فتتقاضى عائلتك بعدك تلك النسبة نفسها شهرياً. إن حصل وخدمت لدورتين نيابيتين، وهذه حالة مألوفة، تُصبح النسبة التي تحصل عليها من راتبك الأبدي 65 في المئة. أما في حالة الخدمة لدورات ثلاث، أو أكثر، فهنا ترتفع النسبة إلى 75 في المئة، والأمر نفسه، في كل الحالات، ينسحب على العائلة. كل هذه التفاصيل، وغيرها، ترد في القانون رقم 25 (المصادر عام 1974) وتعديلاته، الذي يُسمّى عمل النائب «خدمة». النائب خدوم، هكذا، بالضرورة. هو خدوم، وإن لم يفعل شيئاً، وإن لم يحضر جلسة نيابية واحدة على مدى أربع سنوات مثلاً (هذا حصل ويحصل).

الآن، أولئك النواب الذين أصبحوا نواباً للمرة الأولى، في انتخابات عام 2009 (الأخيرة)، والذين استمرت «خدمتهم» مدة تسع سنوات بدل أربع، بفعل التمديدات المتتالية، هل يُحسب أنهم قضاة ولاية واحدة أم ولايتين أم أكثر؟ نسال أحد هؤلاء عن هذا الأمر، في اتصال هاتفي، فيجب: «أؤكد أكثر من ولاية، أعتقد ولايتين». نخبره أن الرأي القانوني، بحسب مختصين، وبحسب نصوص قوانين التمديد نفسها، لا تفيد ذلك. يُعقب: «لا، شو عم تحكي، ما «تدبريني» هلق، خلبنا نتأكد من الموضوع». هو من الذين لن يُرشحوا للانتخابات النيابية المقبلة. على الأرجح أن تلك السنوات التسع ستكون كل نصيبه من عمله نائباً.

أستاذ القانون الإداري والدستوري في الجامعة اللبنانية، عصام إسماعيل، يجزم بأن «خدمة» السنوات التسع الماضية، التي شهدت تمديدات ثلاثة، هي عبارة عن ولاية نيابية واحدة. شاهده على ذلك «أن رئيس مجلس النواب لم ينتخبه النواب بعد كل تمديد، وبالتالي هذه إشارة قانونية كافية». فضلاً عن ذلك، إن نص المادة الوحيدة في قانون التمديد، الصادر عام 2013، تقول: «تنتهي مدة ولاية مجلس النواب الحالي بصورة استثنائية بتاريخ 20 تشرين الثاني 2014». إذ، هي مدة «ولاية مجلس النواب الحالي». هي ولاية واحدة، لكن جرى «مطها». أما نص المادة الوحيدة في قانون التمديد الثاني، الصادر عام 2014، فتقول: «تنتهي ولاية مجلس النواب الحالي بتاريخ 20 حزيران 2017». كذلك جاء في نص تمديد عام 2017. فات نقولا فتوش، النائب لأكثر من ثلاث دورات، أن يقف على خاطر زملائه الجدد أثناء إعداده قوانين التمديد.

كم يتقاضى النائب شهرياً؟ هو ليس عميلاً سرّياً للدولة، ولا ضابط استخبارات، وبالتالي يُفترض أن يكون راتبه علنياً، معروفاً، لكن مع ذلك لو

سالت كل نائب هذا السؤال على انفراد فأبداً لن تسمع جواباً واحداً. أحدهم يقول نحو 12 مليون ليرة لبنانية. آخر يقول 10 ملايين و700 ألف ليرة. ثالث يقول 10 ملايين و911 ألف ليرة (هذا الأخير أحب أن يكون دقيقاً جداً). عموماً، الجواب الأول هو الأقرب إلى الواقع (بحسب جداول وزارة المالية). بالتأكيد، النواب لا يتقاضون الحد الأدنى للأجور. هم (عبر مجلس الوزراء الذي يمنحونه ثقتهم وفؤوضوا إليه قبل أكثر من 30 عاماً أمر الأجور) يُحدّدون هذا الحد للعامل، لكن لا يتقاضونه. هم، في لبنان، يتقاضون الراتب الشهري الأكثر أضعافاً للحد الأدنى للأجور على مستوى العالم (بحسب بحث «الدولية للمعلومات» المُجرى عام 2013). هذه ميزة لبنانية أخرى. ثمة ما هو طريف في تقسيم راتب النائب اللبناني، الذي يأتي تحت عناوين مخصصات وتعويزات، إذ يشمل مثلاً عنوان «تعويز سيارة» وكذلك «تعويز سائق وأمين سر». هناك أيضاً «تعويز تشريفات». هذه بدل القهوة والبارد والمكسرات والذي منه، أما الأكثر طرافة في تفصيل هذا الراتب، فهو عنوان: «تعويز التمثيل». يقصدون هنا أنه يُمثل ناخبه، أو ربما، بالمعنى الدستوري الأدق، هو يُمثل «الأمة». أي، يمكن، هو يتقاضى نحو مليوني ليرة بدل تمثيل. لكن ليس هو هنا ليكون نائباً أصلاً، وبالتالي يُمثل الناس؛ كأنه ينحت الصخر، في الأساس، ولكن من حين إلى آخر يأتي إلى مجلس النواب لكي «يُمثل» الناس؛ هل هذا كل

السفارة البريطانية تسحب بيانها

الإعلام، عادت السفارة وبعثت برسالة طلبت فيها من وسائل الإعلام عدم نشر البيان، زاعمة أنه أُرسِل عن طريق الخطأ.

يصعب تصديق رواية السفارة التي تقول إن إرسال البيان تم عن طريق الخطأ. فسحب كلام السفير متصل بالقدر الهائل من الوقاحة الذي يتضمنه، لجهة تدخله في الانتخابات النيابية، علناً. بالتأكيد، ليس معنى ذلك أن سفير «صاحبة الجلالة» ندم لأنه تدخل في الشؤون اللبنانية. على العكس من ذلك، فهو لا يترك مجلساً إلا ويعبر فيه عن قلقه من نتائج الانتخابات، داعياً إلى العمل على منع حزب الله وحلفائه من الحصول على أكثرية نيابية. التراجع عن البيان ليس تراجعاً عن الوقاحة التي فيه، بل إنه ليس أكثر من محاولة لحفظ ماء وجه السفير ودولته التي تسهم في تدمير بلداننا، وتكرار الكذبة نفسها: «نحن لا نتدخل في شؤون لبنان».

(الأخبار)

عممت السفارة البريطانية أول من أمس البيان الآتي: «التقى السفير البريطاني في لبنان هيوغو شورتر رئيس مجلس النواب نبيه بري اليوم.

وبعد اللقاء قال السفير شورتر:

التقيت الرئيس بري وكانت فرصة لمناقشة علاقتنا الثنائية القوية بين لبنان وبريطانيا والانتخابات النيابية المقبلة، فضلاً عن التطورات الإقليمية. ولا يزال من المهم جداً أن تحدث الانتخابات في 6 أيار كما هو مقرر. إنها خطوة إلى الأمام أن تتضمن لائحة حركة أمل مرشحة. وأنا مسرور أن رئيس مجلس النواب يواصل دعم زيادة تمثيل المرأة في المجلس النيابي. وهذا أمر أعرف أن الكثير من اللبنانيين يأملون به. أنا أؤمن بأن العمل على الوصول إلى 30% من المرشحات على القوائم الانتخابية السياسية يبقى هدفاً رئيسياً لضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية».

وبعد نحو ساعة ونصف ساعة من تعميمه على وسائل

دورة انتخابية، من غير أن يدفع رسومها الجمركية. يقول النائب قباني: «السنوات التسع الماضية تُعد ولاية واحدة، كما أرى، لأنهم لم يسمحوا لنا إلا بسيارة واحدة». النائب لا يدفع رسم ميكانيك سنوي لسيارته أيضاً. النائب ليس مواطناً؛ ربما هو كائن فضائي، وهذا هو التفسير الوحيد الذي يتيح لنا فهم

موضوع المساواة في الدستور (الفقرة «ج») من مقدمة الدستور: المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل). للنائب وعائلته تامين صحي (بمواصفات عالية) عبر شركات خاصة. لديه «عسكر» مرافقة. النيابة، في مكان ما، هي وجاهة أيضاً. تطول اللائحة. يختصرها النائب قباني:

«صدّقتي، أصحاب الأموال يلي راكضين للوصول إلى النيابة مش غايتهم المال. كتار منهم بيقدروا يحصلوا على أموال أكثر خارج مجلس النواب، ولكن إحسبها من ناحية الحصانة يلي بيحصلوا عليها، ومن ناحية توفير غطاء لكسب الأموال من طرق أخرى، وأشياء أخرى، هونيك الحسابات الكبيرة».

«عوده» و«فيزا» يطلقان حملة كأس العالم FIFA ٢٠١٨

شارك بنك عوده بالتعاون مع شركة «فيزا» في حملة تستهدف كل شرائح العملاء وتلبي اهتماماً مشتركاً لدى اللبنانيين جميعاً، رجالاً ونساءً، حيث أطلق المصرف حملة «إحضر كأس العالم FIFA ٢٠١٨» الممتدة من ١ شباط حتى ٣١ آذار ٢٠١٨. تتيح الحملة لحاملي بطاقات فيزا من بنك عوده فرصة الفوز برحلات مدفوعة التكاليف لحضور بطولة كأس العالم التي ينظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم FIFA والتي ستجري في روسيا من ١٤ حزيران حتى ١٥ تموز ٢٠١٨.

في هذا الإطار، سيتمتع أربعة عملاء بفرحة الفوز برحلة من أربع رحلات مثيرة تشمل تذاكر المباريات، برنامجاً سياحياً لشخصين لمدة ٥ أيام و٤ ليالٍ، مع رحلات دولية من وإلى روسيا، وخدمة الاستقبال الترحيبي في المطار (meet and greet)، والإقامة في فندق فخم مع الفطور وبعض الوجبات الأخرى... كل ذلك بفضل شركة فيزا. عند المشاركة في السحب، يمكن للعملاء الفوز بجوائز متعلقة بكرة القدم من خلال أنشطة لتحفيز التفاعل مع المشاركين عبر الإنترنت، طورها بنك عوده.

كل ما يتعين على العميل القيام به للمشاركة في السحب هو تجميع ١٠٠ دولار أميركي - مدفوعة على أجهزة نقاط البيع أو عبر الإنترنت - بواسطة بطاقة السحب أو الائتمان الخاصة به من فيزا خلال شهري شباط وآذار. ويمكن للعميل أن يشارك في السحب مرّاتٍ عدّة خلال فترة الحملة. تجدر الإشارة إلى أن السحب سيجري خلال شهر نيسان ٢٠١٨ في مقرّ بنك عوده الرئيس في باب إدريس، بحسب شروط اليانصيب اللبناني.

الولاية الممدّدة تُعدّ ولاية واحدة، لا ولايتين، ولا يترتب عنها تعديل في «الراتب التقاعدي»

شيء؟ كلاً. منذ سنوات بعيدة يُقال إن النائب، كل نائب، «يحصل» على 100 مليون ليرة سنوياً من وزارة الأشغال (بدل ترفيت وأشغال وخدمات وما شاكل). هذه لها حكاية معقدة. فهذا المبلغ لا يُدفع للنائب، بل تضع وزارة الأشغال في تصرف «صاحب السعادة»، مشاريع بهذه القيمة، لتنفذها في دائرته.

هناك شائعة أفادت، أخيراً، بأن رواتب النواب زادت مع إقرار قانون سلسلة الرتب والرواتب. النائب غسان مخببر ينفي ذلك. لكنه لا ينفي، من حيث المبدأ، المبالغ التي تحوّل باسم النائب من وزارة الأشغال، فيقول: «هذه غير ثابتة، لكن تأتي عرفاً بطلب من النواب للقيام بأشغال صغيرة، ترفيت طرقات مثلاً، ولكن هناك استنساب لدى وزارة الأشغال في هذه المبالغ، إضافة إلى أن المسألة تختلف باختلاف العلاقات الشخصية». أما النائب محمد قباني، الذي لن يترشح للنيابة مُجدداً، فينفي وصول أموال من وزارة الأشغال باسمه كنائب حالياً. يقول: «هذه توقفت، لكنها كانت سابقاً بالفعل، بل كان قدرها 100 ألف دولار. عندما سألنا عن سبب توقفها في مرحلة سابقة، اكتشفنا أن وزير الأشغال السابق غازي العريضي كان يصرّفها على مشاريع». يحصل النائب على بطاقة سفر مجانية، لمرتين في السنة، على حساب «الميدل إيست» (الطيران الوطني). هناك روايات تتحدث عن نصف ثمن بطاقة على الدرجة السياحية (وفي بعض الروايات قيل أكثر). يحق للنائب أن يُدخل سيارة واحدة على اسمه، في كل